فلا يصح نكاح محرمة ولا غير معينة كاحدى امرأتين ولا منكوحة ولا معتدة من غيره ولا مشتبي وان بانت انوثته ولذا لو كان زوجها فلانا ويصح نكاحه وان بانت ذكورته بخلاف ما لو شهد في النكاح ثم بانت ذكورته فانه يثبت صحة النكاح والفرق انه يحتاط للمعقود عليه اوله مالا يحتاط للشاهدين وهذا اذا عقد عليه اوله قبل الانضاح اما لو عقد عليه بعد الانضاح بالانوثة او عقد له بعد الانضاح بالذكورة فانه يصح مع الكراهة ورابعها شاهد عدل لو قال وشخصان ذا عدل زيد عالم لاستقام الوزن وشرط فيهما الاسلام سواكانت المنكوحة مسلمة او كافرة اذ الكافر ليس من اهل الشهادة والبلوغ والعقل والحرية والذكورة فلا ينعقد النكاح بشهادة صبي ومجنون ورقيق وامرأة والعدالة وهي ملكة تمنع صاحبها من اقتراف الذنوب وصغائر الخسة والرذائل المباحة ولا يعلم ذلك الا بسنة من بلوغه او اسلامه او توبته ان شهد عليه فلا يشهد اذا بلغ او اسلم او تاب في الحال بل لابد من مضي سنة بخلاف الولي فانه يلي في الحال اذا بلغ او اسلم او تاب لان الشرط فيه عدم الفسق لا العدالة بالمعنى المذكور وشرط فيهما ايضا السمع والبصر والضبط ولو بعد النسيان عن قرب ومعرفة لسان المتعاقدين وعدم شربه من الثمرين للولاية فلا تصح شهادة الاصم على الاوجه ما لم يكن العاقد بلا علامة اخرس وعقد بالاشارة التي يفهمها كل احد فانه تصح شهادة الاصم حينئذ وعطش حم لان المشهود عليه الآن ليس قولا ولا تصح شهادة الاعمى ومثله الاكل او من البول قائما بلا ضرورة او في اناء ونحو الرجل عند الناس بلا عذر او

بين في ظلمة شديدة بحيث لا يبصر الوجه والقابل ولا تكفي معرفة اصواتهما لان الاصوات قد تتشابه ولا تصح شهادة من لا يضبط لغفلة او نسيان ولا شهادة من لا يعرف لسان المتعاقدين ومن تعين للولاية فلو كان الاب او الجد المنفرد وحضر شاهدا لم يصح ولا يشترط في الشاهدين معرفتها للزوجة باسمها او نسبها بل تكفي شهادتهما على صورة العقد كما قاله ابن حجر وتبعه القليوبي على الجلال وعبارة الرملي في الشهادات قال جمع لا ينعقد نكاح منقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا او صورة وينعقد النكاح بـ مستوري العدالة اي مستوري العدالة وهما المعروفان بها ظاهرا لا باطنا بان عرفت بالمخالطة دون التزكية عند الحاكم وقيل هما اللذان لم يطلع لهما على فسق ولا ينعقد بمستوري الاسلام والحرية بان يكونا بموضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب لسهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة وخامسها صيغة بلا نون للضرورة ويشترط فيها ما يشترط في صيغة البيع ولفظ ما اشتق من انكاح او تزويج ثم ان الصيغة تشتمل على الايجاب والقبول كما اشار اليه بقوله ايجاب الولي صريحه فلا ينعقد النكاح بكناية في الصيغة كاحللتك بنتي اذ لابد في الكناية من النية ولا اطلاع للشهود عليها نعم الاخرس اذا فهم توكيله يصح النكاح باشارته وكتابته مع انهما كنايتان اذا فهمهما الفطن دون غيره بخلاف الكتابة في المعقود عليه اوله كما لو قال زوجتك بنتي فقبل ونوى بنتا معينة او قال زوجه ابني

Copyright © King Saud University